

واما من سناوي عند الامران اعني الانصاف والصفه
المذكورة وعزها في قدر الموصوف والاضاف الاله المذكور
وعزها بالصفه في قدر الصفه حتى يكون الخاطب بقولنا
ما زيد الا ان لم يمتنع بعقد اقصاف بالقيام او الفعول
من غير عمل التعيين بقولنا ما سناوي الا ان يمتنع
ان الت عز زيدا وعز من عز ان لعلمه على التعيين ودي
هذا القصر قدر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند
الخاطب فاحصل ان التخصص بشئ دون شئ قدر
افراد التخصص بشئ مكان شئ ان عقد الخاطب
فيه العكس قدر قلب وان سناوي باعنه قدر تعيين وقبه
نظر لانا لو سناوي ان قدر التعيين تخصص بشئ بشئ
مكان آخر فلا يخفى ان قدر تخصص بشئ دون شئ
فان قولنا ما زيد الا ان لم يمتنع بروده من القيام والفعول
تخصص بالقيام دون الفعول وتخصا جعل الكمال
التخصص بشئ دون شئ كما بين قدر الافراد
والقدر الذي سماه المصنف قدر تعيين وجعل التخصص
بشئ مكان شئ قدر قلب فقط بشرط قدر الموصوف
على الصفه افراد سناوي الوصفين ليصح اعتقاد الخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفه التثنيه قولنا
ما زيد الا ان سناوي كاتبا او جمالا لا يكون مضافا الى غير سناوي
لان الاضام وهو وجه ان الربط على غير سناوي ان سناوي

منه

وبشرط قدر الموصوف على الصفه فلما تحقق سناوي
اي سناوي الوصفين حتى يكون المشق في قولنا ما زيد
الا ان لم يمتنع فاعدا واضطربا او مجردا كما سناوي
القيام ولقد احسن صاحب المصباح في اجمال هذا
الاشارة لان قولنا ما زيد الا ان سناوي علمنا اعتدنا
وليس بشئ قدر قلب على ما صرح به في المصباح مع عدم
سناوي الشعر والكتابة ومن مثل هذا الخارج عن اقسام
القصر على ذكره المصنف لا يقال هذا بشرط الحسن او العبد
التسالي في اعتقاد الخاطب لانا نقول ان الاول لانا
لفظ عليه مع انالات عدم حسن قولنا ما زيد الا ان سناوي
لمن اعتدنا كانا غير سناوي واما الثاني فلان التسالي
بحسب اعتقاد الخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره
فيكون هذا الاشارة ايضا بعاد ايضا ولم يصح قول القصر
ان الكمال بشرط قدر قلب سناوي الوصفين
وعلى المعول سناوي الوصفين بقوله ليكون
انساب الصفه مشعرا بانسفا وعزها وفيه نظيرين
وقدر التعيين اعلم من ان يكون الوصفان سناويين
اولا لان مثال يصح لغير الافراد والعقب يصح لغير
التعيين من غير عكس **والقصر** والمذكور
ههنا اربعة وعزها فاقرب من ذكره فالاربعة المذكورة
منها العطف كقولك في قدره اي قدر الموصوف على الصفه